

تحركات غير مسبوقة.. إعادة انتشار أم بداية النهاية للتحالف السعودي باليمن؟



كان نوفمبر/تشرين الثاني شهراً مزدحماً بالنسبة للتحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين في اليمن. ورغم أن قدرًا كبيراً من الاهتمام الدولي تركز على القتال في مأرب والهجوم الحوثي المستمر للسيطرة على هذه المحافظة وحقول النفط والغاز المهمة فيها، إلا أن ما حدث بعيداً عن الخطوط الأمامية في مأرب قد يشكل المستقبل القريب للحرب.

على مدار 4 أسابيع من أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2021، بدأت الإمارات والسويدية والقوات المحلية التابعة لهم في الانسحاب من مواقع في جنوب وغرب اليمن، وتم تصوير العديد من هذه التحركات على أنها "إعادة انتشار"، وهو ما قد يكون صحيحاً إذا رُؤُظر إليها بمعزل عن غيرها. لكن عند النظر إلى هذه التحركات مجتمعة، فإنها تشير إلى أن التحالف يبحث الآن بشكل جدي عن استراتيجية خروج من اليمن.

انسحابات إماراتية وسعوية

في 26 أكتوبر/تشرين الأول، سلمت القوات الإماراتية المتمركزة في "قاعدة العلم العسكرية" وسط محافظة شبوة أماكنها لقوات النخبة الشبوانية المتحالفه معها وغادرت إلى السعودية. وبعد أيام قليلة في

شرق اليمن، بدأت التقارير تتدفق عن انسحاب الجنود السعوديين من المواقع البعيدة في المهرة وإعادة انتشارهم في قاعدتهم الرئيسية في مدينة الغيضة.

ولطالما كان هناك خلاف سعودي عُماني بسبب البيصمة العسكرية الموسعة للسعودية في المهرة على الحدود العمانية حيث تضم عُمان عدداً كبيراً من السكان الناطقين بالمهرية، وتنظر إلى المهرة كجزء من مجال نفوذها.

كما شرعت السعودية وسلطنة عُمان في حرب سرية في السنوات الأخيرة من أجل النفوذ في المحافظة؛ حيث دعمت واحدة منهما فصائل محلية مختلفة، وأنشأت الرياض مجموعة من التمرizات العسكرية في المهرة.

وأشار أحد المحللين إلى أن انسحاب السعودية في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني أسفراً عن فوائد فورية في علاقتها مع عُمان. فبعد وقت قصير من انسحاب القوات السعودية إلى الغيضة، طرح وزير الاقتصاد العُماني "سعيد بن محمد الصقرى" فكرة خط أنابيب نفط يربط حقول النفط السعودية بمحمطة تصدير في عُمان. وستسمح مثل هذه الخطوة (تم اقتراحها للمرة الأولى في السبعينيات من القرن الماضي) للسعودية بتجاوز نقطة الاختناق في مضيق هرمز.

وفي نفس الوقت تقريراً كانت السعودية تتراءج في المهرة، وسحبت أيضاً فرقة من الجنود كانت تتمركز في مطار عتق، عاصمة محافظة شبوة. وفي 10 نوفمبر، سحت السعودية المزيد من جنودها ومعداتها من قاعدتها في منطقة البريقة في عدن.

في ذلك الوقت، رفض متحدث سعودي التقارير التي تفيد بانسحاب المملكة بالكامل من عدن، واصفاً إياها بأنها "لا أساس لها من الصحة". وبدلاً من ذلك، قال إن المملكة ببساطة تعيد نشر قواتها بما يتماشى مع استراتيجيتها العسكرية.

لكن الخطوة الأكثر إثارة للاهتمام جاءت في اليوم التالي عندما انسحبت القوات المشتركة المدعومة من الإمارات، والتي يرأسها "طارق صالح"، من عدة مواقع رئيسية حول الحديدة وعلى طول ساحل البحر الأحمر؛ مما سمح لقوات الحوثيين بالسيطرة على المناطق التي تم إخلاؤها.

ومثل السعودية، كان لدى الإمارات تفسير جاهز للانسحاب؛ حيث وصفت الخطوة بأنها إعادة انتشار للقوات تماشياً مع اتفاقية ستوكهولم، لكن الاتفاقية الأخيرة مر عليها ما يقرب من 3 سنوات، ولم يتم إبلاغ

بعثة الأمم المتحدة ولا الحكومة اليمنية بهذه الخطوة مسبقاً.

ولا يبدو أن هناك أي سبب عسكري أو استراتيجي ملح لانسحاب القوات المشتركة من تلك المواقع في منتصف نوفمبر، لكن يبدو أن السبب كان سياسياً. وفي الواقع، فإن ما يجعل كل هذه التحركات العسكرية مثيرة للاهتمام للغاية هو توقيتها.

استعداد للخروج من اليمن

جاء الانسحاب السعودي في شبوة والمهرة وعدن في أعقاب إعلان وزير الخارجية السعودي "فيصل بن فرحان"، في 3 أكتوبر، أن المملكة أجرت جولتها الأولى من المحادثات المباشرة مع الحكومة الإيرانية الجديدة. وكانت المحادثات التي عقدت في 21 سبتمبر/أيلول جزءاً من عملية بدأت في أبريل/نيسان وما زالت مستمرة.

وبالمثل في أعقاب أوامر الإمارات بالانسحاب من مناطق جنوب الحديدة، أعلنت الإمارات وإيران أن البلدين "سيفتحان صفحة جديدة" في علاقتهما خلال زيارة قام بها نائب وزير الخارجية الإيراني إلى دبي.

وكان "أنور قرقاش"، المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات، صر في وقت سابق بأن "الإمارات تتخذ خطوات لتهيئة التوتر مع إيران كجزء من خيار سياسي يدعم الدبلوماسية ويتجنب المواجهة".

ولا يجب النظر إلى الانسحابات والتراجعات العسكرية في اليمن على أنها متبادلة بقدر ما هي تداعيات لبناء الثقة؛ إذ أنه من المرجح أن تكون هذه تحركات تمهدية من قبل السعودية والإمارات في وقت تستعدان فيه للخروج من اليمن بالكامل.

ويسعى كلا البلدين لمغادرة اليمن منذ فترة، لكن كلاهما بحاجة أيضاً إلى الاطمئنان قبل أن يفعل ذلك. ولم تتمكن الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة من التوسط في أي اتفاقية شاملة للسلام في اليمن، ولا يبدو أن ذلك سيحدث في المستقبل القريب؛ لذلك تتخذ السعودية والإمارات خطوات أولى نحو صفقة خاصة بهم.

وبالنسبة للسعودية، فإن ذلك يعني أيضاً ضرورة إصلاح العلاقات المتواترة داخل مجلس التعاون الخليجي مع دول مثل عُمان وقطر؛ لأنه إذا كانت المملكة ستتخرط مباشرة مع إيران فيجب أن تضمن تأمين خاصرتها، مما يفسر غصن الزيتون الذي قدمته السعودية لسلطنة عُمان في المهرة، إضافة إلى الانفتاح الأخير لولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" تجاه أمير قطر.

ورغم أن الانسحاب العسكري السعودي والإماراتي الكامل ما يزال بعيد المنال إلا أن البلدان أظهرتا في الشهر الماضي أنهما يستعدان لمغادرة اليمن.

المصدر | جريجوري جونسون/ معهد دول الخليج العربي واشنطن - ترجمة وتحرير الخليج الجديد